الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المحاسبية والمالية

رقم:.....

فرع: مالية ومحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

عنـــــــوان الـموضـــــوع:

دور البنوك التجارية في تعزيز تنافسية القطاع الفلاحي للفترة 2017-2019

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية " وكالة المسيلة"

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في تخصص مالية و بنوك

من إعداد الطالبة:

علوان سامية

تحت إشراف الأستاذ:

زيد أيمن

أعضاء لـجنـــة الـمـنـاقـشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
نذير ياسين	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	رئيسا
د.زيد أيمن	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
قمان مصطفى	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

تشكرات

أحمد الله وأشكره على إتمام هذا البحث.
أتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذ المشرف الدكتور زيد أيمن على تفضله الاشراف على هذا البحث، وعلى نصائحه وتوجيهاته.
أتقدم بالشكر الجزيل الى كل عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية على رأسهم السيد مراد بوداوود على مساعداته لي،
أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إتمام هذا البحث.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين،

أهدي هذا البحث الى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما،

أحب الناس على قلبي زوجي حفظه الله، أخواتي وأخي،

الأستاذ المؤطر الدكتور زيد أيمن جزاه الله خيرا،

كل زملائي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية على رأسهم مراد بوداوود على مساعداته لي،

الى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في هذا البحث.

قائمة المحتويات:

الفهرس	الصفحة
الاهداءات والتشكرات	
فهرس المحتويات	
قائمة الاشكال	
قائمة الجداول	
معجم المصطلحات	
مقدمة عامة	أ – هـ
الفصل الأول: البنوك التجارية وطرق تعزيز تنافسية القطاع الفلاحي في الجزائر	6-18
تمهيد	6
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	7-12
المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك التجارية	7
المطلب الثاني: تعريف البنوك التجارية وأنواعها	8
المطلب الثالث: وظائف وأهداف البنوك التجارية	11
المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر	12-16
المطلب الأول: أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد	13
المطلب الثاني: سبل تنمية القطاع الفلاحي	15
المبحث الثالث: طرق تعزيز التنافسية للقطاع الفلاحي	16-18
المطلب الأول: طرق وإجراءات تمويل الاستغلال	16
المطلب الثاني: طرق وإجراءات تمويل الاستثمار	17
خلاصة الفصل	18
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	19-36
تمهيد	19
المبحث الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	20-28
المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904	20

المطلب الثاني: أهداف ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	22
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة 904	23
المبحث الثاني: تمويل بنك البدر للقطاع الفلاحي	30-29
المطلب الأول: قروض الاستغلال أو قروض قصيرة الأجل	29
المطلب الثاني: قروض الاستثمار أو القروض طويلة الأجل	30
-المبحث الثالث: مدى مساهمة بنك البدر في تعزيز التنافسية للقطاع الفلاحي بولاية المسيلة	36-31
المطلب الأول: التمويل بواسطة قرض الرفيق	31
المطلب الثاني: التمويل بواسطة قرض التحدي	33
خلاصة الفصل	36
خاتمة عامة	
قائمة المراجع	
الملاحق	

فهرس الاشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
2_1	الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة 904	28

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 2-1	عدد عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية المسيلة	22
الجدول 2-2	خصائص القروض قصيرة الأجل الممنوحة من طرف الوكالة	29
الجدول 2-3	خصائص القروض طويلة ومتوسطة الأجل الممنوحة من طرف الوكالة	30
الجدول 2-4	احصائيات التمويل بقرض الرفيق	33
الجدول 2-5	احصائيات التمويل بقرض التحدي	35

معجم المصطلحات:

المصطلح	شرحه
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BNA	البنك الوطني الجزائري
CNMA	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
CRMA	الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي
FNDRA	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
BANKERS ALMANACH	قاموس مجلة البنوك
ANSEJ	وكالة دعم وتشغيل الشباب
ANGEM	وكالة تسيير القرض المصغر
CNAC	وكالة التأمين على البطالة

المقدمة

تمهيد:

يعتبر النظام المصرفي منذ فترات طويلة من القطاعات ذات الأهمية البالغة في مختلف القطاعات الاقتصادية، ويزداد أهمية من يوم لآخر مع التطورات التي شهدها المحيط المالي من جهة، والتطورات التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة أخرى، وللبنوك بصفة عامة دور رئيسي في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتلعب البنوك التجارية بصفة خاصة دور حيوي في تجميع الودائع وتوظيفها ويعد هذا واضحا في الدول المختلفة بشتى أنظمتها الاقتصادية وفلسفتها السياسية خاصة في الآونة الأخيرة.

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر عدة تغيرات منذ مطلع تسعينات القرن العشرين، خاصة بعد تحول البلاد من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد المفتوح، فالقطاع الفلاحي يعتبر الركيزة الأساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني، كما يكتسب أهمية كبيرة كونه مصدر دخل جزء كبير من القوى العاملة، فضلا على أن نسبة كبيرة من السكان يعتمدون على هذا القطاع.

يحتاج القطاع الفلاحي كغيره من الأنشطة الاقتصادية الى الدعم، لكن خصوصية النشاط الفلاحي حتم على الدولة الجزائرية افراد هذا القطاع بدعم خاص، تمثل أساسا في الدعم المباشر أو غير المباشر لمختلف الناشطين في القطاع الفلاحي، وكذا تخصيص أنواع خاصة من التمويل.

الإشكالية:

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم البنوك التجارية في تعزيز تنافسية القطاع الفلاحي؟

وانطلاقا من الإشكالية المطروحة يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ✓ ما هو الدور الرئيسي للبنوك التجارية؟
- ✓ ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- ✓ فيما تكمن أهمية القطاع الفلاحي؟
- ✓ كيف يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدعم القطاع الفلاحي؟

2. الفرضيات:

وللإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ✓ الدور الرئيسي للبنوك التجارية تقديم الودائع والحسابات الجارية.
- ✓ مر القطاع الفلاحي في الجزائر بعدة مراحل وفق الأنظمة الاقتصادية التي كانت متبعة، حيث شهد عدة تحولات وتطورات في السنوات الأخيرة.
- ✓ تكمن أهمية القطاع الفلاحي في الأهداف المرجوة من هذا الدعم.
- ✓ يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدعم القطاع الفلاحي من خلال تمويله بقروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل تساهم في تطوير نشاط هذا القطاع.

3.أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- ✓ تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في دعم القطاع الفلاحي.
- ✓ المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي.
- ✓ المبالغ الكبيرة التي صرفت على هذا القطاع من أجل تطويره وتنميته.
- ✓ إقامة العديد من الصناديق والمؤسسات التي تقوم بتقديم الدعم لهذا القطاع.

4. أهداف البحث:

- ✓ إلقاء الضوء على البنوك التجارية، أهميتها وأهدافها.
- ✓ التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.
- ✓ التعرف على القروض الفلاحية التي يمنحها البنك.

5. أسباب اختيار الموضوع:جاء اختياري للموضوع انطلاقا من الاعتبارات الاتية:

- ✓ **الأسباب الذاتية:** تتمثل في الميول الشخصي للقطاع الفلاحي، وارتباط هذا الموضوع بمجال عملي.
- ✓ معرفة مدى اهتمام الدولة بمجال الفلاحة.
- ✓ **الأسباب الموضوعية:** يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ الاهتمام المتزايد بالموضوع في الآونة الأخيرة.
- ✓ إزالة الغموض حول كيفية دعم البنوك للقطاع الفلاحي.
- ✓ ابراز مدى فاعلية بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة المسيلة–في دعم القطاع الفلاحي.

6. منهجية البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، وتحقيق أهداف الدراسة سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وابراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، والاعتماد على منهج دراسة حالة وذلك من اجل ربط الجانب النظري بالتطبيقي.

7. حدود البحث:

- **الحدود المكانية:**وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة.
- **الحدود الزمانية:من** سنة 2016 إلى غاية 2020.

8. خطة البحث:

بغرض الإجابة عن الإشكالية والتأكد من صحة الفرضيات السابقة قمنا بتقسيم البحث الى فصلين:

الفصل الأول: البنوك التجارية وطرق تعزيز تنافسية القطاع الفلاحي في الجزائر.

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مسيلة –904–.

الدراسات السابقة:

1–دلال بن سمينة، التمويل البنكي الفلاحي في الجزائر (2000–1990)، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2004.

2-سفيان أرفيس، تقييم التمويل البنكي للقطاع الفلاحي، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة المسيلة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2016 .

3-بوعزيز عبد الرزاق، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2004/2000، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005 .

صعوبات البحث:

لا يخلوا أي بحث علمي من الصعوبات، إذ واجهتني خلال الدراسة بعض منها هي:

-تشعب موضوع البحث وصعوبة التحكم في حجم المعلومات فيه.

-فترة الحجر الصحي وما ترتب عنها من عرقلة اجراء التربص التطبيقي.

الفصل الأول

البنوك التجارية وطرق تعزيز تنافسية القطاع الفلاحي في الجزائر

تمهيد:

يحتل القطاع المصرفي مركزا حيويا في الأنظمة الاقتصادية والمالية، من خلال تعبئة المدخرات الكافية والتوزيع الكفء لهذه المدخرات، وتعتبر البنوك التجارية إحدى الدعائم الكبرى والأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة، ولقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث، وأصبحت تشكل فيما بينها أجهزة فعالة يعتمد عليها كأداة استثمارية تلعب دوراً هاماً في التنمية، وذلك من خلال قيامها بمنح القروض للزبائن من مؤسسات ورجال أعمال للقيام بالمشاريع.

ومع التطورات العالمية في ميدان المال والبنوك تعددت.

ومن أجل دراسة مختلف الجوانب السابقة ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاح في الجزائر

المبحث الثالث: طرق تعزيز الميزة التنافسية للقطاع الفلاحي

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك التجارية.

يشير التطور التاريخي للبنوك التجارية إلى أن نشأتها برزت من خلال تطور نشاط الصيارفة، الذين كانوا يقبلون الودائع مقابل شهادات إيداع بمبلغ الوديعة لقاء حصولهم على عمولة، فالبنوك التجارية ورثت عن الصيارفة وظيفة قبول الودائع، ثم أصبحت شهادات الإيداع تنتقل بين أيدي الناس، وتنتقل ملكية الأموال المودعة إلى حامل شهادة الإيداع وبهذا ورثت البنوك التجارية عن الصيارفة وظيفة استخدام الشيكات للسحب على الودائع، وتدريجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن أصحاب هذه الودائع لا يقومون بسحب ودائعهم دفعة واحدة، بل بنسبة معينة أما باقي الودائع فتبقى مجمدة لديهم ففكروا في الاستفادة منها وتقديمها إلى الأفراد، مقابل حصولهم على فائدة وهكذا ورثت البنوك التجارية عن الصيارفة وظيفة الإقراض مقابل سعر فائدة، وبهذا أخذ البنك في شكله الأول يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، فبعد أن كان الغرض من عملية الإيداع هو حفظ المادة الثمينة من السرقة والضياع أصبح المودع يرغب في الحصول على فائدة لذلك تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة وتقديم قروض لقاء فائدة كذلك[1].

من هنا نجد أن البنك التجاري نشأ بنفس الفكرة والطريقة التي عمل بها الصيارفة ولعل أول بنك أسس هو البندقية عام 1157م، ثم بنك جنوه عام 1170 م و برشلونة عام 1403م، وبعد ذلك بنك أمستردام عام 1609م و هامبورغ عام 1619 ثم بنك إنجلترا عام1694 م، و

كان الهدف من هذه البنوك هو تركيز عمليات الودائع و الصرف المحلي ببنك واحد يخضع لإشراف الحكومة حماية للمواطنين من تلاعب الصيارفة.[1]

المطلب الثاني: تعريف البنوك التجارية وأنواعها

أولا: تعريف البنوك التجارية

هنالك عدة تعريفات للبنوك التجارية نذكر منها:

التعريف الأول: يقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق اهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي[2].

التعريف الثاني: البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصف أساسية في الائتمان القصير الأجل.[3]

التعريف الثالث: البنوك التجارية هي البنوك التي تتعامل بالائتمان وتسمى أحيانا بنوك الودائع، وأهم ما يميزها عن غيرها هو: قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وينتج عن ذلك خلق النقود. [4]

التعريف الثالث: البنك التجاري هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين من العملاء، الأولى لديها الأموال وتحتاج للحفاظ عليه وتنميته، والثانية مجموعة من العملاء تحتاج الى أموال لأغراض الاستثمار أو التشغيل او كلاهما. [5]

---

[1] زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة 3، عمان، الأردن، 2006، ص11.

[2] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، دار بهاء الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2003-2004، ص-ص 25-26.

[3] سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2018، ص 146.

[4] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 12.

[5] نعمات محمد مصطفى، إدارة البنوك، دار الابتكار، القدس، فلسطين،2016، ص 47.

من خلال هده التعاريف نستنتج أن البنوك التجارية هي مؤسسات مالية وسيطة تقوم بجمع المدخرات من الأفراد والمؤسسات التي تحقق فائض مالي وتستخدمها في اقراض الافراد والمؤسسات ذات عجز مالي.

ثانيا: أنواع البنوك التجارية.

تنقسم البنوك التجارية الى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر الى البنوك وذلك على النحو التالي:[1]

1-من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

1-1-البنوك التجارية العامة: يقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو احدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة او خارجها. وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الأجل فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

1-2-**البنوك التجارية المحلية:** ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محددة نسبية مثل محافظة معينة أو مدينة أو إقليم محدد.

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

2-من حيث حجم النشاط:

2-1-بنوك الجملة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

---

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص ص 74-76.

2-2-بنوك التجزئة: وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء، والمنشآت الصغرى-لكنها تسعى لجذب أكبر عدد منهم.

وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية، ومنفعة التملك، والتعامل للأفراد.

3-من حيث عدد الفروع:

3-1-البنوك ذات الفروع: وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكلا قانونيا لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولا سيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك الا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمر فان المركز الرئيسي يضع السياسات العامة التي تهتدي بها الفروع، ويتميز هذا النوع بانه يخضع للقوانين العامة للدولة وليس قوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي.

3-2-بنوك السلاسل: وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها البعض إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك هو ينسق بين الوحدات وبعضها، ولا يوجد هدا النوع الا في الولايات المتحدة الأمريكية.

3-3-بنوك المجموعات: وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي.

وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

3-4-البنوك الفرية: تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها مؤسسة فردية تكون محددة رأس المال، ولذلك فهي تتعامل في المجالات قصيرة الأجل ثم

توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها الى نقود بسرعة وبدون خسائر.

3-5-البنوك المحلية: وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها.

المطلب الثالث: وظائف وأهداف البنوك التجارية

أولا: وظائف البنوك التجارية:

يمكن تلخيص وظائف البنوك التجارية فيما يلي:[1]

1-1: الوظائف التقليدية: وتتلخص هذه الوظائف بما يلي:

1-قبول الودائع (فتح الحسابات) بمختلف أنواعها.

2-منح القروض.

3-تأجير الصناديق الحديدية (الحفظ الأمين).

4-مضاعفة النقود.

1-2: الوظائف الحديثة: وتتلخص هده الوظائف بما يلي:

1-إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية.

2-سداد المدفوعات نيابة عن الغير.

3-خدمات البطاقة الائتمانية.

4-تحصيل فواتير الكهرباء والتلفون والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.

5-تحصيل الأوراق التجارية.

6-خصم الوراق التجارية.

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2010، ص 110.

7-المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.

ثانيا: أهداف البنوك التجارية

يمكن حصرها في النقاط التالية:[1]

1-تحقيق أقصى ربحية: على مستوى البنوك التجارية فان الهدف الرئيسي يتمثل في تعظيم الأسهم في سوق الأوراق المالية، مما يؤدي لتعظيم أصحاب حق الملكية وتعظيم الثروة.

2-تجنب التعرض لنقص السيولة: يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق تحت الطلب، ومن ثم ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، وتعد أهم السمات التي تتميز بها البنوك التجارية عن غيرها، فان مجرد سماع أي إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.

3-تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين: يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر، اذ لا تزيد نسبته الى صافي الأموال عن % 10، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر استثماري، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فاذا ازدادت الخسائر عن ذلك قد تلتهم جزءا من أموال الودعين، والنتيجة افلاس البنك.

4-البقاء والاستمرار: يعتبر البقاء واستمرار نشاط البنك من أهم الأهداف التي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها مثلها مثل البنوك الأخرى.

المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص ص 96-97، بتصرف.

يقوم القطاع الفلاحي بدور كبير في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث يشغل 21 % من اليد العاملة، فمنذ الثمانينات والقطاع الفلاحي يشهد تغييرات وتجديدات خاصة بعد تحرير المنتجات الفلاحية من مختلف الضرائب والتعريفات الجمركية وكذا تحرير التجارة الداخلية والخارجية، ولذلك توجد عدة مخاطر تواجه هذا القطاع، لذا كان على الدولة انتهاج سياسة خاصة لهذا القطاع وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي صعوبات التي يواجهونها.

المطلب الأول: أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد

لقد مر القطاع الفلاحي بالجزائر بعدة مراحل وفترات مع الزمن وتغيرات جدرية في وجه القطاع مند فترة ما قبل الاستعمار إلى يومنا الحالي مرورا بالفترة الاستعمارية.

أولا: تطور القطاع الفلاحي في الجزائر

مر القطاع الفلاحي في الجزائر بعدة مراحل

1-الفلاحة في الجزائر قبل الاستعمار:

كانت الفلاحة في الجزائر قبل الاستعمار تمتاز بالانسجام و التجانس، فكان الهدف منها هو تحقيق الاكتفاء الذاتي للمواطنين، و ذلك بتوفير احتياجاتهم الغذائية ويعتبر القمح من أهم المنتجات الفلاحية التي تمتاز بها الجزائر آنذاك، و كانت تحتل مكانة هامة من بين الدول المنتجة و المصدرة لهذه لمادة ، ومن خلال هذا نجد أن الاكتفاء الذاتي هو الميزة الأساسية التي تمتاز بها الزراعة الجزائرية قبل الاستعمار، وقد كانت الزراعة تستخدم آنذاك وسائل بدائية و كانت تعتمد أساسا على الجهد المبذول و هذا تبعا لأسلوب الرأسمالية قبل التنافسية.

2-الفلاحة في الجزائر في العهد الاستعماري:

تمكنت فرنسا من تغيير الاقتصاد الجزائري من خلال سياستها الاستعمارية، والتي تهدف إلى السيطرة على الشعب الجزائري وكذا استغلال إمكانياته وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الفرنسي،

وعلى هذا الأساس فقد رأت ضرورة السيطرة على الزراعة باعتبارها النشاط الأساسي المكون للاقتصاد الجزائري ومنه السيطرة على الجزائر ككل، حيث تمكنت من تقسيم القطاع الفلاحي وتشتيته[1].

3-الفلاحة في الجزائر غداة الاستقلال:

انقسمت إلى المراحل التالية:

- **مرحلة التسيير الذاتي** :و الذي يتمثل في تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت و المستثمرات الفلاحية التي هجرها الأوروبيون و تم تأميمها، حيث ظهر عندما شرع العمال في القاعدة لتشغيل الوحدات الزراعية، و من ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم من أجل تنظيم الأراضي الزراعية و كيفية استغلالها.

- **مرحلة الثورة الزراعية** :جاءت الثورة الزراعية كنتيجة للوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد، و كذلك نتيجة للوضعية الاجتماعية المتدهورة للمواطنين، و التباين الموجود بينهم و على هذا صدر ميثاق الثورة الزراعية 1971 حيث كان أساسه الأرض لمن يخدمها.

4-الفلاحة في ظل إصلاحات 1990-1999إلى يومنا هذا:

جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وذلك من خلال قانون 1990، حيث يهدف إلى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج السلبيات وحماية الأراضي، وضمان الاستقلال الشامل لها ووضعها لحساب وعلى نفقة ملاكها وكذلك فتح المجال أمام القوى السوقية كشكل من أشكال تسيير وتمويل القطاع الفلاحي[2].

ثانيا: أهمية القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية

[1] حاجي العلجة، "**تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997ص85.

[2] نفس المرجع السابق، ص 86.

يساهم القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي حيث تسعى السياسات الفلاحية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي و كذا تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية و السعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها، و تتحدد تنمية القطاع الفلاحي في توفير المدخلات البشرية و المادية بأسعار اقتصادية ملائمة و كذا رفع مستوى الدخل بالقطاع الفلاحي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المخرجات و النهوض بقطاع التصنيع الفلاحي .

المطلب الثاني: سبل تنمية القطاع الفلاحي

لتنمية القطاع الفلاحي عدة سبل سيتم ذكرها في هذا العنصر.

1.3 تمويل القطاع الفلاحي

كان من الضروري إيجاد حلول لهذه المشكلة الجوهرية بالعمل على توفير الموارد المالية. لأنه في الكثير من الأوقات يجد الفلاح نفسه في حاجة إلى أموال ليقوم باستخدامها في العمليات الإنتاجية، خاصة في بعض المواسم كموسم الحرث أو الحصاد مثلا لشراء البذور، تشغيل العمال، و نقل المنتج وغيرها، وللاحتياجات الاستهلاكية فإن وجدت مع كبار الفلاحين فإنها قليلة إن لم نقل معدومة مع صغار الفلاحين و متوسطيهم.

لهذا نجد معظم الفلاحين يلجؤون إلى الاقتراض، حيث مصادر الإقراض متعددة و مختلفة، إلا أنها على العموم تتم في الأشكال التالية:

- عن طريق الاقتراض من الأفراد؛
- عن طريق الاقتراض من التجار؛
- عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية؛
- عن طريق الاقتراض من التعاونيات؛
- عن طريق الاقتراض من البنوك الحكومية.

و فيما يأتي نحدد نوعان من مصادر أو مؤسسات التمويل الفلاحي الأكثر شيوعا في الجزائر:

- المؤسسات التي تمول الفلاح عينيا

المؤسسات الممولة للفلاح عينيا هي عبارة عن التعاونيات المتخصصة في التمويل الفلاحي لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل،كما أنها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين و خاصة المواد التي هم في حاجة إليها) بذور، الأسمدة، الخدماتوغيرها.

أيضا هذه القروض تكون في شكل ماشية، الأبقار، العتاد الفلاحي لتهيئة الأرض و استصلاحها من بين هذه المؤسسات : CRMA, DAA, SPA, CAPCS.

- المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا

من أهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة في الجزائر:

البنك الوطني الجزائري B.N.Aمن سنة 1962 إلى 1982و بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R من 13مارس 1982 إلى يومنا، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي C.N.M.A،الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحيةF.N.D.R.A ، الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحيC.R.M.A ،وتختلف هذه القروض في فترة استردادها و نسب فوائدها كما يلي: القروض قصيرة المدى: تسمى بقروض الموسم الفلاحي، القروض متوسطة الأجل: هي القروض التجهيزية تتمثل في اقتناء عتاد تهيئة الأرض و الآلات و آلات السقي وغيرها، و مدتها من 02 إلى 05 .سنوات .

المبحث الثالث: طرق تعزيز التنافسية للقطاع الفلاحي

المطلب الأول: طرق و إجراءات تمويل الاستغلال

لقد انتهجت الحكومة سياسة تمويل عصرية على غرار السياسات السالفة، وذلك بتحرير المبادرات للوحدات الإنتاجية و مشاركتهم في رسم سياسات مزارعهم و اتخاذ القرارات التنفيذية التي تتماشى و السياسة العامة و كانت تهدف إلى :

- منح الاستقلالية التامة لمسيري الوحدات الإنتاجية و مديري المصالح الفلاحية في وضع برامج تنمية محكمة و مخططة.
- إدخال الحوار المباشر بين المسيرين للوحدات الإنتاجية و مسئولي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- وعليه ظهرت طرق جديدة للتمويل تتمثل في:
  - تمويل حملات البذور، الأشجار وغيرها.
  - تمويل السلفات على العوائد.

المطلب الثاني: طرق و إجراءات تمويل الاستثمار

1-الإجراءات بالمساهمات المؤقتة: و هي قروض واجبة السداد سواء كانت قصيرة، متوسطة، أو طويلة الأجل، حيث تقوم وزارة الفلاحة بتحديد غلاف مالي للقرض يوزع على الولايات حسب مجالاته الاستثمارية.

2-الإجراءات بالمساهمات النهائية: هي القروض التي تعاد إلى الدولة، وهذا التمويل يخص العمليات التي تستهدف تطوير قطاع الفلاحة و دفع عجلة التنمية إلى الأمام، ولا تسمح ميزانيات الوحدات الإنتاجية والأفراد بتمويل هذه المشاريع لضخامتها و تكاليفها.

و كل هذه المشاريع تبقى على عاتق الدولة و يتم تمويلها بالمساهمات النهائية لميزانية الدولة.

خلاصة :

من خلال هدا الفصل تعرفنا على البنوك التجارية، ودورها في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني ككل، حيث تلعب دورا استراتيجيا وريياديا في تنفيذ أهداف السياسة المالية للدولة،

وتطرقنا الى القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والى سبل وطرق تنمية هذا القطاع الحساس.

تمهيد:

تجسيدا للمفاهيم النظرية التي تطرقت إليها في الفصل السابق، اخترت القيام بتربص في أحد البنوك التجارية الجزائرية وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك حتى يتسنى لي معرفة مدى مساهمته في تعزيز تنافسية القطاع الفلاحي وتنميته.

وعليه قمت بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

– المبحث الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

–المبحث الثاني: تمويل بنك البدر للقطاع الفلاحي

–المبحث الثالث: مدى مساهمة بنك البدر في تعزيز التنافسية للقطاع الفلاحي بولاية المسيلة

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وكالة المسيلة 904

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسيلة من وسائل سياسة الحكومة التي ترمي إليها المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904

أولا: المؤسسة الأم

بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 82–106 الصادر في 11 جمادى الأول 1402 هجري، الموافق ل 13 مارس 1982 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11 في 16 مارس 1982 ظهرت عدة بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية من بينها بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

و بموجب المرسوم سالف الذكر تم تحديد التكوين الأساسي له باعتباره شركة وطنية ذات مساهمة برأس مال قدره 330000.0000 دج و يعتبر زبونه الشخص الطبيعي و المعنوي.

أنشأ بنك الفلاحة و التنمية الريفية ببني سليمان التي تبعد حوالي 70 كلم شرق العاصمة الجزائر، و تتميز المنطقة بسهلها الواسع و بطابعها الفلاحي الريفي مما يدعم دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تنمية القطاع الزراعي و ترقية الريف.

هو عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية في شكل شركة ذات أسهم، تتواجد مديريتها العامة بالجزائر العاصمة رقم 17 شارع العقيد عميروش، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي و مع مرور السنوات تعددت نشاطاته، حيث أصبح عدد وكالاته سنة 1985 إلى 269 وكالة منها 6 رئيسية و 31 فرع، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 286 وكالة و 31 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل.

و نظرا لكثافة نشاطه و مستواه فقد صنف بنك الفلاحة و التنمية الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك Bank Rsalmanach لطبعة 2001 في المركز الأول في الجزائر و 668 عالميا من أصل 4100 بنك.

ثانيا: المؤسسة الفرع وكالة المسيلة 904 في هذا المطلب سنقوم بالتعريف بوكالة المسيلة، بالإضافة إلى ذكر أهم الأهداف التي تطمح إلى تحقيقها.

أنشات وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 مع فرعين آخرين في عين الملح وحمام الضلعة التي بدأ العمل بهما 1984، و 1988 هذه المنطقة التي تتميز بسهلها الواسع و اعتماد سكانها بالزراعة بالدرجة الأولى و تهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة و إلى تلبية حاجات الجمهور و إعطاء دورا أكثر في النشاط الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك جاء لتدعيم الإصلاحات المالية التي من ضروریاتها وجود متخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

إن وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين سواء للقطاع العام أو الخاص، تقع وكالة المسيلة في الحي الإداري والذي يقع في وسط المدينة.

وتسعى كغيرها من الوكالات الى توسيع خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتضم عدة عمال كما هو موضح في الجدول التالي حسب كل وكالة:

الجدول رقم (1/2): عدد عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية المسيلة

الوكالة	عدد العمال
المسيلة–904–	29
بوسعادة–905–	11
حمام ضلعة–907–	08
سيدي عيسى–903–	07
عين الملح–906–	07
المجموع	62

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة –904–

المطلب الثاني: وظائف وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولا: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب قانون تأسيسه بتنفيذ كل العمليات البنكية ومنح الائتمان بكل أنواعه هو ما يعطي امتيازا للمهن الفلاحية والريفية بمنحها قروضا بشروط أسهل وضمانات أخف ومن وظائفه الاساسية:

–تمويل هياكل وانشطة الانتاج الفلاحي وكل الانشطة المتعلقة بهذا القطاع.

_تمويل هياكل وانشطة الصناعات التقليدية والحرف التقليدية والريفية.

–تنفيذ جميع العمليات البنكية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.

–تطوير الموارد وهذا بفتح الحسابات دون تحفظات كبيرة أو حدود.

–انشاء خدمات جديدة.

–تطوير شبكاته ومعاملاته النقدية.

–التقرب أكثر من ذوي المهن الحرة (التجار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

–تسيير الموارد النقدية بالدينار والعملة الصعبة.

ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

لقد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثل البنوك الاخرى الى القيام بأعمال ونشاطات عديدة للوصول الى استراتيجية تجعله مؤسسة بنكية كبيرة وهذا بهدف:

– تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي.

–تحسين نوعية العلاقات مع العملاء.

–الحصول على أكبر حصة في السوق.

–تطوير الجهود قصد تحقيق نتائج أكبر في تحصيل القروض وفي جذب موارد اضافية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة 904

يضم الهيكل التنظيمي لبنك البدر وكالة المسيلة 904 المصالح التالية:

–**مدير الوكالة:** هو المسؤول الأول عن الوكالة، يتولى تسيير برامج عمل البنك، ويتخذ مختلف القرارات ويسهر على تنفيذها.

–**الأمانة العامة:** السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر من والى البنك، بالإضافة الى الأعمال المكتبية من وثائق وارسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية، وهي تعتبر وسيط بين العمال والعملاء والمدير.

الجهة الأمامية: وتنقسم الى قسمين:

أ–**قطب الزبائن:** يضم ما يلي:

–الاستقبال والتوجيه

–المكلفين بالزبائن الأشخاص.

–المكلفين بالزبائن المؤسسات.

ب–قطب المعاملات (مصلحة الصندوق): يجسد التعامل اليومي بين البنك والزبائن، حيث يتكون من صندوقين، الأول خاص بالعملة الوطنية، والثاني خاص بالعملة الأجنبية ويضم كل من:

–**فرع الشيك:** يسيره الشباكي الذي يقوم بعمليات الشيك، حيث يدفع الساحب بطلب من هذا الأخير وهذا طبعا مع افتراض وجود رصيد للساحب.

–**فرع التمويل:** يتم فيه نقل المبالغ من حساب الى أو عبر التمويل المباشر.

–**مراقب الجهة الخلفية:** يقوم بالإشراف على مجموعة من المصالح:

–مصلحة المكلفين بالقروض: تعتبر هذه المصلحة من اهم المصالح بالبنك، تتولى دراسة ملفات طلبات القروض بشتى أنواعها وأشكالها، وتؤخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس المركز المالي للزبون والثقة.

– مصلحة المكلفين بالمحفظة والتحويل: هذه المصلحة تضم فرعين هما:

أ–فرع المحفظة: ويتولى القيام بخصم الأوراق التجارية للعملاء، حيث يقوم البنك من خلال تقديم الأوراق إلى البنك المركزي لخصمها، ويتقاضى البنك عمولة معينة مقابل ذلك تتمثل في الفرق بين سعر الخصم وسعر إعادة الخصم.

–المقاصة: وتتم هذه العملية في غرفة المقاصة بالبنك المركزي، أين تتم عملية **عملية** المقاصة بين شبكات مختلف البنوك.

ب–فرع التحويلات: يعمل هذا الفرع على التحويلات المختلفة من حساب لآخر لصالح عملاء البنك.

–مصلحة المكلفين بالتجارة الخارجية: تختص هذه المصلحة بالعمليات التالية:

–القيام بتمويل عمليات التجارة الخارجية عن طريق الدفع عن المصدر أو المستورد من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو خطابات الاعتماد.

–القيام بعمليات التوطين المصرفي.

–التحويلات المختلفة للأموال من وإلى الخارج.

–إجراء الإحصائيات المختلفة المتعلقة بالعمليات الأجنبية إضافة إلى المراجعة وتصفية الحسابات.

–مصلحة المراقبة والأمور الإدارية: تهتم هذه المصلحة بالموارد البشرية وكل ما يتعلق بأجورهم وعطلهم والمكافآت الخاصة بهم وكذا الدورات التكوينية المنظمة لأجلهم.

مصلحة المكلفين بالشؤون القانونية والمنزاعات: وتقوم بتمثيل البنك أمام الجهات القضائية الإدارية والأمنية، تقديم التوجيهات والاستشارات القانونية للوكالات عند الطلب، دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعية والمعنوية، الإعلانات، الاحتياجات والدعاوي وغيرها من المهام الأخرى.

الشكل رقم (3/1): الهيكل التنظيمي لبنك البدر وكالة مسيلة -904-

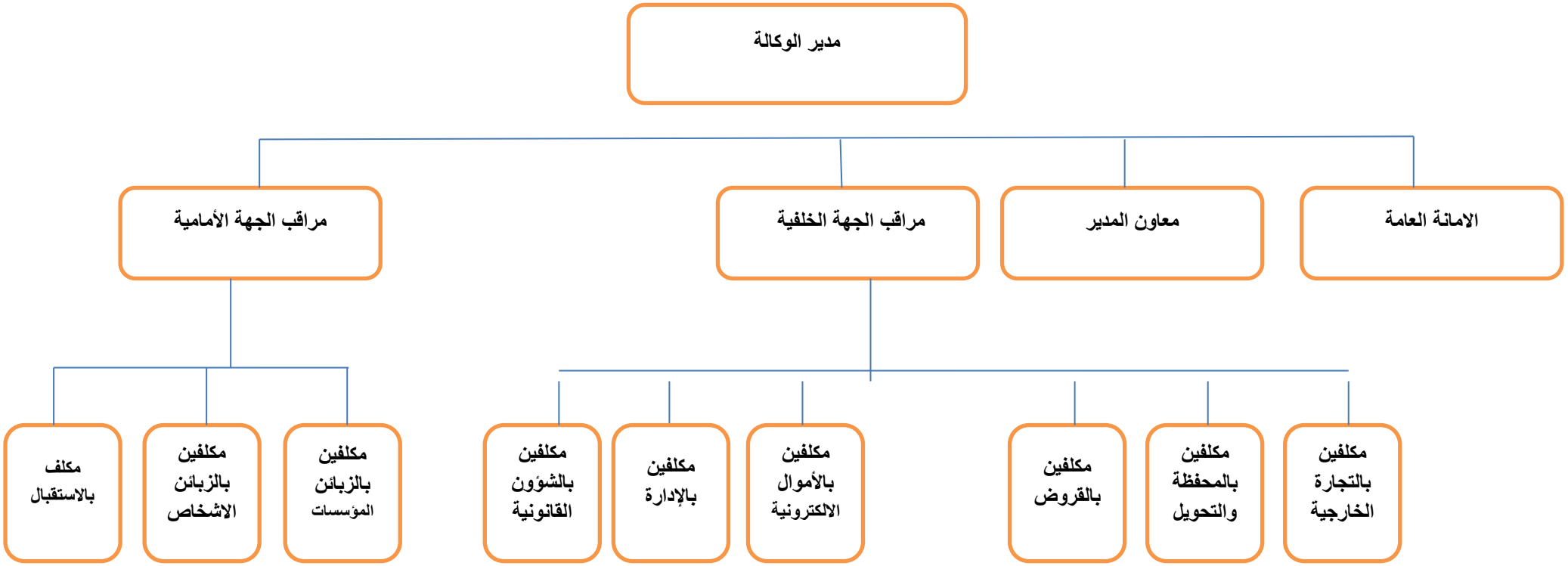

المبحث الثاني: تمويل بنك البدر للقطاع الفلاحي

ككل وكالة بنكية وطنية اختلفت أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوكالة من قروض دورة الاستغلال إلى قروض دورة الاستثمار وقروض التجارة الخارجية، إلا إننا سنركز على قروض الاستغلال والاستثمار.

وقبل التطرق إلى هاذين القرضين نذكر انه في القروض طويلة ومتوسطة الأجل، والقروض قصيرة الأجل يصنف كل منها إلى قروض كلاسيكية (عادية غير مدعمة) وقروض مدعمة، حيث تمتاز هذه الأخيرة بأنها مدعمة من طرف الدولة وتمنح وفق شروط محددة.

وتمثل نسبة منح البنك لهذا الصنف من القروض 80% من إجمالي التمويل مقارنة ب 20% من القروض الكلاسيكية، ويهدف هذا الصنف من التمويل إلى خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

المطلب الأول: قروض الاستغلال أو قروض قصيرة الأجل (قرض الرفيق)

وهي القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال للمؤسسة المتكررة باستمرار أثناء عملية الإنتاج ومن أمثلتها: التخزين، التموين، الإنتاج، التوزيع، وتأخذ هذه النشاطات الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية باعتبارها مؤسسة وظيفتها تحويل إيداعات جارية في أغلبها إلى قروض.

ومدة هذا القرض هي سنة، وقد دعمت الدولة هذا النوع من القروض وكان الهدف من تدعيمها هو تشجيع القطاع والإنتاج الفلاحي، حيث اختصت القروض المدعمة قصيرة الأجل في:

ـ تربية الدواجن (بيض+ لحم)؛

ـ شراء البذور؛

الجدول رقم (2/2): خصائص القروض قصيرة الأجل الممنوحة من طرف الوكالة

خصائص القرض	غير مدعمة	مدعمة
المبلغ	حسب الضمانات	حسب الضمانات
نسبة الفائدة	.550%	%00
نسبة المساهمة الشخصية	/	/
الضمانات	تغطي مبلغ القرض	تغطي مبلغ القرض
المدة	12 شهر الى غاية 24 شهر.	12 شهر الى غاية 24 شهر.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق البنك

المطلب الثاني: قروض الاستثمار أو القروض طويلة الأجل (التحدي)

تختلف عمليات الاستثمار عن عمليات الاستغلال من حيث طبيعتها ومدتها وموضوعها، ولذلك فان هذه العمليات تتطلب أشكال وطرق أحرى للتمويل تتلاءم وهذه المميزات العامة فإذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على آلات ومعدات مثلا فالأمر يتعلق بالتمويل متوسط الأجل أما إذا تعلق الأمر بتمويل العقارات فإننا بصدد تمويل طويل الأجل.

أ–القروض متوسطة الأجل: وتتراوح مدتها من سنة إلى خمس سنوات وموضوعها في الغالب تمويل مشتريات ومعدات، أي التمويل الاستثماري اللاتشغيلي.

ب ـ القروض طويلة الأجل: تلجا المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن تعبئتها لوحدها، والقروض تفوق في الغالب 7 سنوات وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات والبنك يقوم بتمويل القروض الإستثمارية ضمن هذه الصيغة على شكلين، قروض كلاسيكية وقروض مدعمة حيث تتكون هذه الأخيرة من نوعين، النوع الأول يتمثل في الاعتماد

الايجاري والثاني موجهة للبطالين في إطار وكالة دعم وتشغيل الشباب ANSEJ ووكالة تسيير القرض المصغر ANGEM، و وكالة التامين عن البطالة CNAC.

الجدول رقم (3/2): خصائص القروض طويلة ومتوسطة الأجل الممنوحة

خصائص القرض	القروض طويلة ومتوسطة الأجل		
	كلاسيكية	مدعمة	
		الاعتماد الايجاري	موجهة للبطالين
المبلغ	حسب الضمانات	حسب الضمانات	10000000≥
نسبة الفائدة	%5.50	%9	% 0
الدورية	سداسية–ثلاثية	عام–سداسية	سداسية
الضمانات	تغطي المبلغ الكلي للقرض+ رهن العتاد الممول	غطي المبلغ الكلي للقرض+ رهن العتاد الممول	رهن العتاد الممول
نسبةالمساهمة الشخصية	%30–10	%00	%02–01

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق البنك

المبحث الثالث: مدى مساهمة بنك البدر في تعزيز التنافسية للقطاع الفلاحي بولاية المسيلة

المطلب الأول: التمويل بواسطة قرض الرفيق

قرض الرفيق هو أحد القروض المخصصة لفائدة الفلاحين والمربيين، على أن يسدد المستفيد من قرض الرفيق مستحقاته في أجل سنة واحدة وان تدفع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض، وكذا الحصول على قرض اخر بنفس الصيغة في السنة الموالية.

أولا: ملف القرض

يتكون قرض الرفيق من الملف التالي:[1]

1–طلب خطي (مع تعيين مبلغ القرض)

2–شهادة عدم الدين.

3–عقد ملكية الأرض أو عقد الكراء او عقد عرفي في السجل.

4–بطاقة هوية المستثمر.

5–بطاقة فلاح + شهادة الاستغلال.

6–دراسة التقنية الاقتصادية.

7–شهادة الوضعية اتجاه الضرائب.

8–عقد تأمين شامل لكل الأخطار و عقد الفواتير الشكلية.

[1] وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة 904.

9–شهادة صحية بالنسبة للمواشي.

10–وكالة او كفالة في حالة وجود مل على الشيوع (ملك غير مقسم).

11–عقد ضمان الرهن للأملاك المنقولة أو الثابتة او العروض التجارية.

وللاستفادة من هذا القرض يجب ان يستوفي الفلاح 3 شروط وهي:

1–التسديد في اجل لا يتجاوز سنة.

2–أن يتمتع صاحب القرض من حق تكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بدفع الفوائد بدلا عنه.

3–الحصول على قرض ثاني في السنة الموالية بنفس الشروط.

وفي حالة عجز الفلاح عن تسديد القرض في نهاية في المهلة المحددة نتيجة لظروف قاهرة مثل الجفاف أو الفيضانات تمدد هذه المهلة بستة أشهر إضافية، ويفقد صاحب القرض الحق في التغطية التي توفرها الوزارة بخصوص الفوائد المترتبة عن القرض ولا يستفيد المتأخرون من قروض جديدة.

ثانيا: حصيلة القرض في ولاية المسيلة

تم دعم وتمويل القطاع الفلاحي عن طريق قرض الرفيق على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مسيلة 904 من خلال نشاطين وهما: –زراعة الحبوب.

–تربية الدواجن البيوضة.

ويوضح ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (2/4): احصائيات التمويل بقرض الرفيق

السنوات	زراعة الحبوب		تربية الدواجن البيوضة	
	عدد المشاريع	مبلغ القروض الممنوحة	عدد المشاريع	مبلغ القروض الممنوحة
2016	26	8 493 237.67	00	00
2017	24	7 446 207.52	05	215 363 640
2018	33	8 532 089	00	00
2019	461	106 577 571.24	26	389 602 389.68
2020	567	141 253 820.74	29	556 947 389.68
المجموع	1111	272 302 926.17	60	1 161 913 419.36

المصدر: اعداد الطالبة بناءا على المعلومات المقدمة من المجمع الجهوي للاستغلال مسيلة -028-

المطلب الثاني: التمويل بواسطة قرض التحدي

قرض التحدي كما قلنا فهو قرض استثماري، يمنح من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية في اطار انشاء مستثمرات جديدة للفلاحة و تربية الحيوانات على الأراضي الفلاحية غير المستقلة التابعة للأملاك الخاصة أو الأملاك الخاصة للدولة و التي تقل مساحتها عن 10 هكتار، و هو قرض مدعم مدته لاتتجاوز 7 سنوات، قيمته 1.000.000.00

دج لكل هكتار.

أولا: ملف قرض التحدي:

أ–بالنسبة لشخص طبيعي:

1–طلب خطي.

2–شهادة ميلاد.

3–فواتيرتوضح التكلفة الاجمالية للمشروع.

4–مستخلص الوضعية الجبائية.

5–رخصة بناء.

6–عقد ملكية أو امتياز.

7–دراسة تقنية اقتصادية (منجزة من طرف مكتب متخصص معتمد).

8–ترخيص مصالح الري والمتعلق بالبئر.

9–اعتماد صحي.

10–ترخيص مصالح البيئة في حالة تربية الحيوانات.

11–شهادة اعتماد المشروع.

ب–بالنسبة لشخص معنوي:

بالإضافة الى الوثائق المطلوبة لشخص طبيعي يجب تقديم:

–الميزانية الجبائية لأخر 3 سنوات مصادق عليها من طرف محافظ الحسابات.

–نسخة من القانون الأساسي.

–محضر اعتماد ممثل.

ثانيا: حصيلة القرض في ولاية المسيلة

تم دعم وتمويل القطاع الفلاحي عن طريق قرض الرفيق على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة مسيلة 904 من خلال العديد من الأنشطة، وقد اخترنا نشاطين وهما زراعة الحبوب وتربية المواشي، ويوضح ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (5 /2): احصائيات التمويل بقرض التحدي

السنوات	زراعة الحبوب		تربية الدواجن	
	عدد **المشاريع**	**مبلغ القروض الممنوحة**	**عدد المشاريع**	**مبلغ القروض الممنوحة**
2016	00	00	00	00
2017	01	3 525	00	00
2018	00	00	00	00
2019	00	00	01	34 800
2020	06	53 030 500.36	16	511 662 957.74
المجموع	07	53 034 025.35	17	511 697 757.74

المصدر: اعداد الطالبة بناءا على المعلومات المقدمة من المجمع الجهوي للاستغلال مسيلة -028-

خلاصة الفصل:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمثابة خلية قاعدية في النظام المصرفي بجانب وكالة المسيلة التي أسندت لها مهام معتبرة، تتمثل أساسا في العمليات المصرفية المختلفة كالسحب والإيداع والتحويلات، كما تقوم بدور اقتصادي هام يتمثل في منح القروض لتمويل المشاريع الاستثمارية المختلفة بشتى أنواعها والمتمثلة في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار وقروض طويلة الأجل، ويمكن القول بأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة قام بتمويل نسبة معتبرة من المشاريع الاستثمارية والجدير بالذكر أن هذه المشاريع تنشط في جميع القطاعات دون استثناء، لاسيما الخاصة بقطاع الفلاحة و التي ساهمت في تنمية و تطوير هذا القطاع بالولاية.

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، تبين لنا الدور الفعال الذي تلعبه البنوك التجارية في إنعاش الاقتصاد الوطني، فهو يعتبر أحد وسائل التمويل الفعال إذ يمكن القول إنه المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي الوطني إلى حد الآن، ويعتبر القطاع الفلاحي القاعدة الأساسية التي يقام عليها هيكلة النظام الاقتصادي للبلد.

نتائج الدراسة:

تم التوصيل الى مجموعة من النتائج يمكن دكرها في النقاط التالية:

- ✓ عدم اهتمام الشباب بالقطاع الفلاحي.
- ✓ تعتبر الدولة هي المدعم الرئيسي لهذا القطاع من خلال تقديم حوافز للفلاحين.
- ✓ عدم قدرة الفلاح على التعرف على القروض الممنوحة من طرف البنك للبنوك، لذا لا يوجد اقبال عليها.
- ✓ واقع الفلاحة في الجزائر يستدعي تدعيم القطاع الاستراتيجي بكل وسائله.
- ✓ الغاء التخصص البنكي جعل نشاط البنك يمتد كالقطاع التجاري والخدمي الى قطاعات أخرى،

اختبار الفرضيات:

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى هذه النتائج التي تثبت صحة الفرضيات المطروحة:

- ✓ تعتبر البنوك أهم مصادر تمويل ودعم القطاع الفلاحي، لما توفره من سيولة وذلك لمساهمتها في تجميع وادخارات الأفراد ومنح الائتمان، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- ✓ شهد القطاع الزراعي في الجزائر تطورات عميقة مند الاستقلال الى يومنا هذا وما ثبته مرحلة التسيير الذاتي، الثورة الزراعية..... وغيرها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- ✓ تكمن أهمية القطاع الفلاحي في رفع معدل النمو الاقتصادي، والنهوض بهذا القطاع الذي أصبح العصب الحساس للبلد، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- ✓ يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدعم القطاع الفلاحي من خلال تقديمه أنواع عديدة من القروض وهي قروض الاستغلال تتمثل في قرض الرفيق، وقروض الاستثمار والتي تتمثل في قرض التحدي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

التوصيات:

- ✓ التخفيض من تكاليف واجراءات منح الدعم للقطاع الفلاحي، وذلك من أجل تسريع وتسهيل معلات القروض الحصول على القروض الفلاحية.
- ✓ تحديث الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ✓ قيام الدولة بتحفيز الفلاحين عن طريق تقديم الدعم لهم.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1_ إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، .

2_ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2003.

3-زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط3، عمان، الأردن،2006.

4-سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2018.

5-عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، دار بهاء، الإسكندرية، مصر، 2003-2004.

6-محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار الميسرة، ط1، عمان، الأردن، 2010.

7-نعمات محمد مصطفى، إدارة البنوك، دار الابتكار، القدس، فلسطين،2016.

ثانيا: المذكرات:

8-حاجي العلجة، تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1997.

9-عبدو فاطمة الزهراء، كروبي أم الخير، آليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، المسيلة،2016-2017.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات:

10-بوعريوة ربيع، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2017.

قائمة الملاحق

***الملحق رقم (01): الهيكل التنظيمي للوكالة**

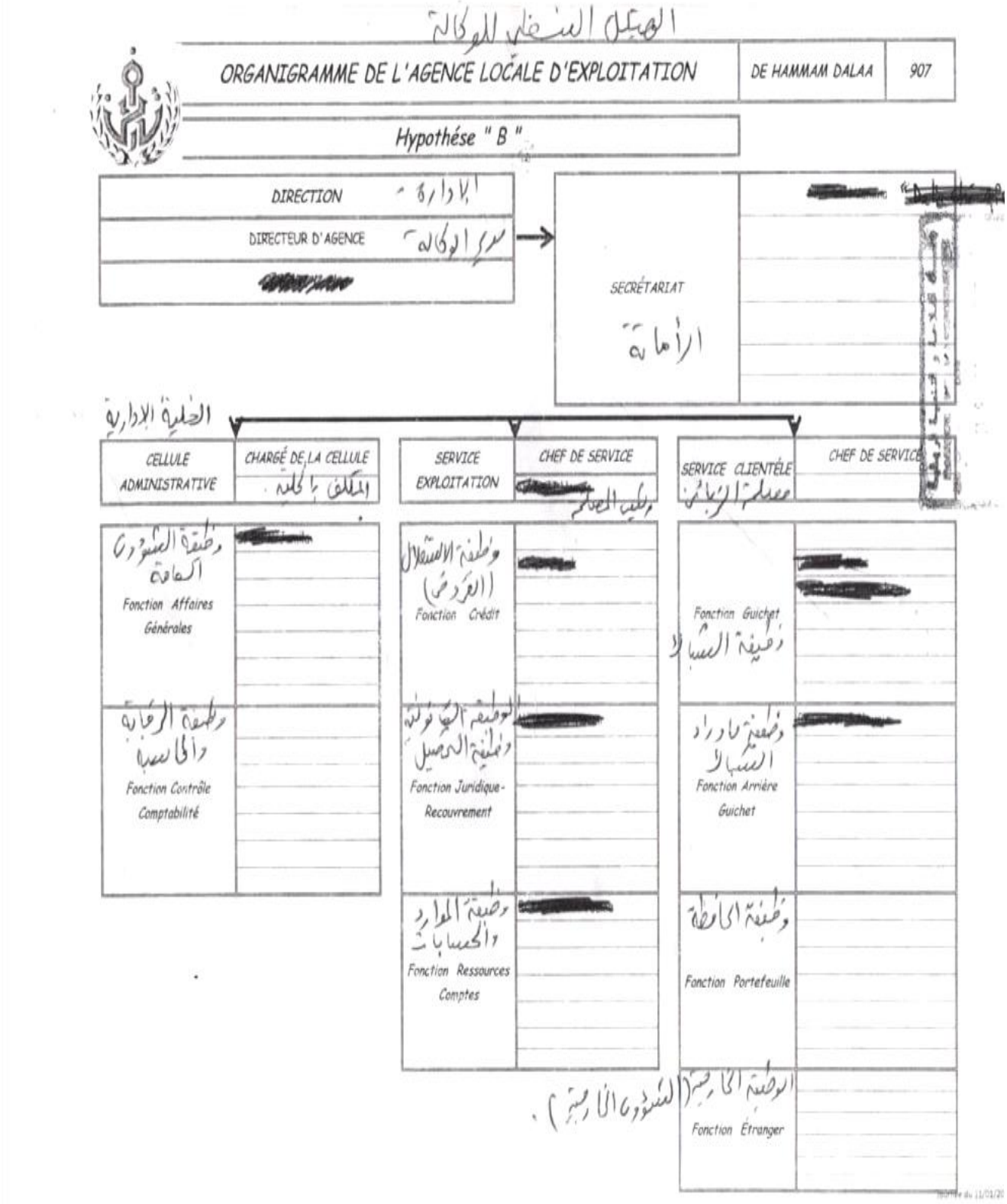

الملخص:

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس للبلد، حيث يعتبر من أهم القطاعات التي تنهض باقتصاد البلد خاصة أن الجزائر تعتمد على الريع من الدرجة الأولى، كما أن البنوك التجارية هي الوسيلة الأساسية المحركة لهذا القطاع، والذي يعمل على دعم ومساعدة الفلاحين وتمويلهم بالأموال الازمة من أجل تحقيق الأهداف المرغوبة، ورغم التطورات التي تميز بها الا أننا نجده يواجه العديد من المشاكل والعراقيل التي تعيق استمراره وتقلل من فعاليته.

ونحاول في الجانب التطبيقي من البحث معرفة القروض الممنوحة لهذا القطاع من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة مسيلة) في تطوير القطاع الفلاحي و دعم الأنشطة المتعلقة بالنشاط الفلاحي والتي تتمثل في قروض الاستغلال وهو قرض الرفيق، وقروض الاستثمار (قرض التحدي) .

الكلمات المفتاحية:البنوك التجارية، القطاع الفلاحي، قرض الرفيق، قرض التحدي.

Abstract:

The agricultural sectoris the most sensitive nerve of à country, It isconsidered one of the most important sectors that promote the economy of the country ,especiallythatAlgeriadepends on the rent of the first class.

Commerciale banks are the driving force thissector, whichworks to support and help the farmers and finance themwith the necessaryfunds to achieve the desiredcgoals,anddespite thedevelopmentsthatdistinguishthem, but wefindhimfacingmanyproblems and obstacles thathinderits continuation and reduceitseffectiveness

In the practical aspect , wetry to find out the loansgranted to thissector,which are the loans of explotation (the companionloans) and the investmentloans(the challenge loan) by the Agricultural and Rural Development Bank (msila Agency),in developing the agricultural sector and supportingactivitiesrelated to agricultural activity.

Keywords :commercial banks, agricultural sector, companion loan,loan challenge.